مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي

تقرير حول

"البعد الجندري في الإنتخابات البلدية في لبنان ٢٠٠٤"

كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥

حظي هذا التقريربدعم من مؤسسة فريدريش إيبرت، والآراء الواردة هنا تعبر عن رأي المؤلفين والمؤلفات وبالتالي لا تعكس بالضرورة وجهة نظر المؤسسة.

تتقدم مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي بالشكر لكل من
السيد كمال فغالي، السيدة جنفر بونيغ، السيدة رولا المصري،
والسيدة هايزل باروز لمساهمتهم في إعداد هذه الدراسة.

كما تتقدم المجموعة بالشكر لمؤسسة فريدريش إيبرت لدعمها الدراسة الإحصائية ومساهمتها في طباعتها.

قائمة المحتويات

المقدمة
قانون الإنتخاب اللبناني والبلديات
إدارة البلديات في لبنان
مشاريع إصلاح المراكز الحكومية المحلية
مشاركة النساء في المراكز الحكومية المحلية – نظرة عامة
مشاركة النساء السياسية في لبنان
مشاريع وبرامج تفعيل المشاركة النسائية

تحليل بيانات مشاركة النساء في الإنتخابات البلدية لعام ٢٠٠٤
توزيع المرشحات النساء حسب المحافظات
توزيع الأصوات حسب المحافظات
مستوى نجاح النساء المرشحات في الإنتخابات
توزيع المرشحات حسب الأقضية
توزيع المرشحات بين المناطق الريفية والمناطق المدنية
توزيع الناخبين والناخبات حسب الدين
توزيع الناخبين حسب الطائفة
توزيع المشرحين/ات حسب الدين
توزيع المرشحات النساء حسب الدين
توزيع المرشحين/ات حسب الطائفة
توزيع النساء المشرحات حسب الطوائف
توزيع النساء المنتخبات في عضوية المقاعد البلدية حسب الطائفة
توزيع المرشحات والمرشحين حسب العمر
توزيع النساء المنتخبات حسب العمر
توزيع النساء المرشحات حسب الوضع العائلي
توزيع النساء المنتخبات حسب الوضع العائلي
توزيع المرشحات حسب إنتمائهم الديني وإنتماء أزواجهن
المرشحات النساء ونمط التصويت النسائي

تحليل أنماط الإنتخاب في محافظة بيروت
تحليل بيانات أول ست مرشحين/ات في محافظة بيروت

تحليل إنتخاب النساء كمختارات في الإنتخابات البلدية ٢٠٠٤
توزيع النساء المختارات حسب المحافظة
توزيع النساء المختارات حسب الدين والطائفة
توزيع النساء المختارات حسب الفئة العمرية

الخاتمة

المقدمة

أطلقت مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي، في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤، مشروعاً يهدف إلى الوقوف على البعد الجندري في السياسة اللبنانية. إرتكز المشروع الذي بدأ بالتزامن مع الإنتخابات البلدية ٢٠٠٤، إلى قاعدة بيانية جمعها ساهم في تجميعها الخبير الإحصائي السيد كمال فغالي حول مشاركة المواطنين/ات في الإنتخابات بصورة عامة ومشاركة النساء في المجال السياسي على وجه الخصوص سواء كناخبات أو مرشحات، مع مقارنة مشاركتهن هذه مع مشاركة الرجال. وبالتالي شكلت هذه البيانات الأساس الذي إرتكز إليه هذا التقرير: "**البعد الجندري في الإنتخابات البلدية في لبنان ٢٠٠٤**".

يسعى هذا التقرير إلى تحديد أهم المعيقات الجندرية أمام المشاركة النسائية في المجال السياسي، مع محاولة تحديد بعض الإستراتيجيات الملائمة لمواجهة هذه التحديات على مختلف الصعد الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والقانونية، والتي قد تخلق بعض التحولات الإيجابية والمستدامة في مجال المشاركة السياسية للنساء، سانحة المجال لهن في التأثير بالقرارات التي قد تؤثر بدورها في مجرى حياتهن.

يقسم هذا التقرير إلى قسمين، يسعى قسمه الأول للإضاءة على القانون الإنتخابي الحالي في الأقضية والمحافظات في لبنان، وعلى آلية إدارة البلديات وأبرز المحاولات والبرامج الإصلاحية لتدعيم المراكز الحكومية المحلية. كما يركز على المشاركة النسائية في الخضم السياسي في البلد، وفي البرامج التي تهدف إلى تحسين أدوار النساء في المجال السياسي.

ويكمل التقرير في قسمه الثاني ليتناول بعداً تحليلياً لمشاركة النساء في إنتخابات عام ٢٠٠٤ البلدية بالإرتكاز إلى البيانات التي تم تجميعها خلال هذه الإنتخابات. ويزودنا هذا التحليل برؤية واضحة إزاء موقع النساء في الميدان السياسي اللبناني، وبركيزة لدعم المشاركة النسائية وسبل وآليات تطويرها في المستقبل.

قانون الإنتخاب اللبناني والبلديات

ينقسم لبنان إلى ثمان محافظات أو دوائر إنتخابية مقسمة وفق معيار العامل الديمغرافي لإنتخاب المجالس البلدية وهي على الشكل التالي:

- محافظة جبل لبنان
- محافظة لبنان الشمالي
- محافظة بيروت
- محافظة النبطية
- محافظة الجنوب
- محافظة وادي البقاع
- محافظة بعلبك – الهرمل
- محافظة عكار

تتضمن كل من هذه المحافظات عدداً من الأقضية، التي تتضمن بدورها عدداً من القرى والبلدات. وتضم كل قرية أو بلدة مجلساً بلدياً، بحيث يصل عدد المجالس البلدية في لبنان إلى ٩٠٣٢ مجلساً بأحجام مختلفة، هذا بالإضافة إلى عدداً من المجالس إختيارية.

لا يحق، تبعاً للقانون اللبناني، إلا لمن أتم الـ ٢١ من عمره/ها المشاركة في الإقتراع لإختيار ممثلي/ات الأمة في البرلمان أو المشرفين على العمل البلدي في المجالس البلدية. ومن أجل تفعيل الحق بالتصويت، يتوجب على المقترعين/ات أن يسجلوا أسمائهم/هن في السجل الإنتخابي. وهنا يجدر التنويه بوجوب قيام الحملات الإنتخابية بنشر الوعي وتعميم الثقافة الإنتخابية في هذا الصدد وخصوصاً في أواسط المجتمعات الريفية وبين فئات الشبان والشابات والنساء ممن لا يملكوا/ن المعرفة اللازمة بآلية الإنتخابات هذه من مثل ضرورة التسجيل لضمان المشاركة أو ماهية الإجراءات التي يجب إتباعها للتسجيل. ويجب أن يتم توحيد جهود جميع الفاعلين في هذا الصدد من جهات حكومية وأحزاب سياسية، وهيئات أهلية وإعلامية بغية ضمان أوسع نطاق مشاركة في أية آلية إنتخابية.

كما ينص القانون اللبناني على أن كل لبناني/ة عليه/ها أن يقترع/تقترع ضمن دائرته/ها الإنتخابية المسجل/ة بها، وليس حسب مكان الإقامة الحالي، وعلى جميع اللبنانيات المتزوجات أن يسجلن ويقترعن حسب الدائرة الإنتخابية التي ينتمي إليها الزوج.

أما بصدد آلية الترشّح للإنتخابات، فينص القانون اللبناني على أن المرشح/ة عليه/ها أن يكون/تكون قد أتم/ت الـ ٢٥ عاماً من عمره/ها وأن يكون إسمه/ها مدرجاً في لوائح الإنتخابات. وعليه، تقوم بلدية كل قرية أو بلدة بتجهيز جميع لوائح المرشحين/ات، لتكون جاهزة في المراكز الإنتخابية يوم الإنتخابات، ليختار الناخب/ة المرشح/ة الذي/التي يريد/ تريد أن يمثله/ها ويكتب الإسم في أوراق التصويت التي بحوزته/ها. وتجدر الإشارة إلى أن أي ورقة تصويت تتضمن ألفاظ نابية أو قدح أو ذم بحق أي من المشرحين/ات تعتبر ورقة بيضاء (فارغة).

إدارة البلديات في لبنان

سيطرت الحكومة المركزية – تاريخاً – في لبنان على تقديم وإدارة الخدمات البلدية. وقد وضع إتفاق الطائف، الذي عقد بنهاية الحرب الأهلية اللبنانية، بعض التعليمات والأطر المحددة للحكومة المركزية في سياق تقديمها المشاريع الإصلاحية لتدعيم المراكز الحكومية الإقليمية والمحلية. وتعد الإنتخابات البلدية التي حصلت في أيار/مايو ١٩٩٨ والتي وصل عدد أعضاء المجالس البلدية فيها إلى ٨.٠٠٠ عضو في ٧٥٠ بلدية خطوة أولى نحو ترجمة وتعزيز هذه الإصلاحات، وذلك من خلال تدعيم إطار إنتخابات قائم على أساس المشاركة المواطنية، وتحسين الإدارات البلدية وزيادة إستخدام وسائل الإتصالات التكنولوجية.

وعلى الرغم مما تقدم، بقيت البلديات والمجالس البلدية ترتكز بصورة أساسية ومباشرة إلى الحكومة المركزية وذلك بسبب محدودية الموارد المادية والبشرية. لذلك، وبغية تعزيز إستقلالية البلديات في المناطق، وتفعيل مفهوم اللامركزية، يجب أن تكمل البرامج الإصلاحية بإتجاه يدعم إستقلالية هذه البلديات في تأمين موارد ومصادر الدخل والتي تمكنها بالتالي من تحسين آلية الإنفاق وتحفيز إنخراط المجتماعات المحلية في السياق التنموي.

مشاريع إصلاح المراكز الحكومية المحلية

منذ عام ١٩٩٨ ومركز التطوير التشريعي/ جامعة ولاية نيويورك **(SUNY/CLD)**، يحاول تطبيق برنامج إصلاح إداري ومالي للبلديات في لبنان بصورة تدريجية عبر مشروع الإغاثة وإعادة التطوير والذي يهدف إلى تدعيم العلاقات والإتصالات القائمة بين المواطنين/ات من جهة، والمراكز الحكومية المحلية من جهة أخرى وإلى ضمان مستوى أكبر من الشفافية والمسائلة في أطر العمل البلدي[1].

وفي سياق المشروع تم تنظيم عدة ورشات عمل ودورات تدريبية بغية تدعيم وتمكين الموارد البشرية، وتسهيل آلية تطبيق إجراءات مالية وإدارية حسب المعايير الحديثة. شارك في ورشة العمل التي تناولت تدريب الكادرات على إستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات ما يقارب ١.١٥٠ عضو/ة من أكثر من ٥٠٠ مجلس بلدي، كما شارك ما يفوق الـ ١.٢٠٠ عضو/ة بدورة تدريبية على إدارة المناهج الإدارية والمالية. وتراوحت نسبة المشاركة النسائية في هذه الدورات ما بين ٢٨% و٣٤%.

وتتمثل أحد النشاطات الأخرى لهذا المشروع تشكيل مواقع إنترنت خاصة بالبلديات، بحيث باتت ما تقارب الـ ٤٦٥ بلدية من كافة أنحاء لبنان تتمتع بوجود مواقع خاصة بها على شبكة الإنترنت، ويمكن ولوجها من الموقع الخاص بوزارة الداخلية والبلديات عبر الوصلة التالية: www.moim.gov.lb. تتضمن هذه المواقع معلومات تتناول القوانين والمراسيم التي تحكم آلية عمل المجالس البلدية، بالإضافة إلى إستمارات ومعلومات يمكن تحميلها عبر الموقع. ويعد موقع بلدية الشويفات

[1] لمزيد من المعلومات حول مشروع (SUNY/CLD) الرجاء زيارة الموقع التالي:
www.suny-cld.edu.lb/ui/localgovernments.aspx

www.choueifat.gov.lb وبلدية جونية www.jounieh.gov.lb وبلدية طرابلس www.tripoli.gov.lb من أكثر المواقع المتطورة على هذه الشبكة.

وإلى جانب جهود مركز التطوير التشريعي/ جامعة ولاية نيويورك **(SUNY/CLD)** التنموية، بدأت الوكالة الأمريكية للتنمية **(USAID)** عام ١٩٩٨ بالمشاركة في سياق دعم وتمكين المراكز الحكومية المحلية، بالإضافة إلى دعم الوسائل الإعلامية ومنظمات المجتمع المدني، وذلك إنطلاقاً من مهمتها القائمة على أساس الترويج لمفاهيم الديمقراطية والحكم الرشيد، ومن هدفها الذي يسعى إلى تعزيز هذه المفاهيم وتقديم الدعم الإنساني. وتجدر الإشارة إلى أن مشاريعها ما تزال مستمرة حتى عام ٢٠٠٥.

وبغية الوقوف على أوضاع وظروف البلديات في كل من محافظات جبل لبنان، الشمال، الجنوب وبيروت من منظور تحليلي، ثمة كتاب من إصدار المركز اللبناني للدراسات السياسية عام ١٩٩٨، يحمل عنوان: "واقع البلديات في لبنان: العقبات أمام المشاركة المحلية والحكم المتوازن"[٢]، يساهم في تحليل العلاقات القائمة ما بين المراكز المحلية من ناحية والحكومة المركزية من ناحية أخرى.

مشاركة النساء في المراكز الحكومية المحلية – نظرة عامة

أجرى برنامج الحكم في الدول العربية **(UNDP-POGAR)** – أحد مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – مراجعة تفصيلية لبعض المراكز الحكومية المحلية بمختلف أنحاء العالم. كما قام الإتحاد العالمي للسلطات المحلية بإجراء دراسة بحثية تناولت وضع النساء في هذه المراكز الحكومية. وقد ساهمت هذه الدراسة بتوفير قاعدة معلومات وبيانات إحصائية أساسية حول مشاركة النساء في مراكز أخذ القرارات على المستوى السياسي. وأظهرت الدراسات أن مشاركة النساء في أفريقيا لا تتعدى الـ ٥%، وهي أقل في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط والمشرق العربي. فعلى سبيل المثال، وفي الإنتخابات البلدية التي حصلت عام ١٩٩٤ في تركيا شكلت نسبة النساء المنتخبات كأعضاء في المجالس الإختيارية ٠.٤٦% مثلت أغلبهن أصغر المقاعد التمثيلية في المنطقة[٣].

وتجدر الإشارة إلى أن العديد من الحكومات كانت قد بدأت بتفعيل خطوات عملية بإتجاه تحسين التوازن الجندري ضمن أطر مراكز أخذ القرارات. وبالتالي، وعلى الرغم من ذلك، فإن عتبة تمثيل النساء بنسبة ٣٠% والتي تشكل مطلب تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بسقفه الأدنى، (الهدف البعيد هو أن تصل نسبة مشاركتهن إلى ٥٠%) ما تزال بعيدة عن متناول العديد من دول العالم. فحقوق النساء ما تزال من القضايا السياسية ذات الحساسية وتحديداً في دول المشرق والمغرب العربيين، وهذا يعني أن المنظمات والهيئات الأهلية النسائية عليها أن تخوض معارك قوية في هذا الصدد بغية تحقيق المساواة في المشاركة السياسية للنساء. ومما لا شك فيه أن الوعي بحقوق النساء، قدراتهن، وصورتهن في مختلف وسائل الإعلام، بالإضافة إلى بعض الإتجاهات الإجتماعية إزائهن قد تغيرت بصورة جذرية في بعض الأحيان، إلا أن الخمس السنوات المنصرمة لم تشهد أي تغير جذري على المستوى الوطني.

مشاركة النساء السياسية في لبنان

[2] www.lcps-lebanon.org/resc/democ/9596/reform96.html

[3] عزة، م. كرم، "مشاركة النساء السياسية: إجتماع حول النساء والمشاركة السياسية: تحديات القرن الواحد والعشرين. *UNDP-POGAR*

شهد الميدان السياسي في لبنان ولا يزال يشهد مشاركة نسائية خجولة حيث دور النساء مهمش في المجال السياسي بسبب إعتباره تقليدياً مجالاً ذكورياً. وتجدر الإشارة إلى أن النظام السياسي اللبناني يرتكز بصورة كبيرة إلى روابط عائلية ومجتمعية، كما أن الأحزاب السياسية اللبنانية مرتكزة أساساً على ولاءات دينية أكثر منه على أجندات سياسية واضحة.
وبصورة عامة، فإن النساء في لبنان هن أكثر عرضة لمواجهة العقبات المختلفة في حال رغبتهن بدخول معترك الحياة السياسية. وتتمثل هذه العقبات على سبيل المثال بنقص الموارد المادية، وتدني مستوى التعليم، وصعوبة الوصول للمعلومات، ناهيك عن المسؤوليات الأسرية والعائلية الملقاة على عاتقهن، بالإضافة إلى حرمان بعضهن من الحقوق التي قد توفر لهن فرصة المشاركة في الحياة السياسية وإكتساب خبرة عملية في ذلك. ومع إستثناء ذوات القربى من عائلات السياسيين الذكور، فإن النساء غالباً ما تفتقد شبكة المعارف السياسية التي تخولهن بناء علاقات ضرورية من أجل النجاح في الإنتخابات.

كما أن أغلب مواقع القيادة في الأحزاب السياسية غالباً ما تُمرّر إلى الوريث الذكر، وذلك بالرغم من وجود بعض الحالات الفريدة التي إنتقلت فيها سلطة قيادة الحزب إلى الزوجة بعد وفاة الزوج.

وعلى مر العصور، لم تسجل النساء مشاركة كبيرة في عضوية المجالس النيابية. وعلى الرغم من تحسن التمثيل النسائي في الإنتخابات البلدية عام ٢٠٠٤، كما سوف تبين الإحصائات في القسم الثاني من هذا التقرير، إلا أن نسبة تمثيل النساء في المجالس البلدية لم تسجل سوى ٢.٣%.
تم في إطار الإنتخابات البلدية لعام ١٩٩٨ إنتخاب ١٣٩ إمرأة من أصل الـ٨٠٠٠ عضو المنتخب في ٧٥٠ بلدية أي ما نسبته ١.٧%[4]. أما في إنتخابات العام ٢٠٠٤، فقد حصدت ٩١ إمرأة إضافية مقاعداً في المجالس البلدية إلا أن عدد البلديات كان قد إرتفع ليصل إلى ٩٠٠ بلدية مع ١٠.٠٠٠ عضو/ة تم إنتخابهم/هن، مما يعني أن نسبة تمثيل النساء كانت لذلك العام ٢.٣%.

ومع أخذ بطء وتيرة التمثيل النسائي في الحياة السياسة بعين الإعتبار، نجد أن العديد من الجهات باتت تنادي بضرورة تبني طرق ووسائل أكثر فعالية لزيادة نسبة تمثيل النساء. إلا أن المشكلة الأساسية في هذا الصدد تبقى في ضرورة إيجاد وسائل تواجه نمط النظام السياسي القديم والبدء بتفعيل نظام كوتا يسمح للنساء النفاذ إلى هذا النظام السياسي، ويفتح الأبوب أمامهن لخوض غمار معترك الميدان السياسي، بحيث أنه مع إزدياد نسبة مشاركتهن، يصبح وجودهن جزءاً طبيعياً ومعياراً اساسياً من معايير الحياة الإجتماعية.

ثمة طرق مختلفة لحساب حصة تمثيل النساء في الحياة السياسية (الكوتا) وبالتالي ضمان تمثيلهن في المجالس البرلمانية. فهناك الكوتا القانونية حيث يجب أن تشكل مشاركة النساء نسبة دنيا على الأقل من الممثلين المنتخبين، وقد يتطلب القانون الإنتخابي من بعض الأحزاب ترشيح عدد معين من النساء، أو قد يطلب من أفراد بعض الأحزاب السياسية تبني حصص النساء غير الرسمية كمرشحين للمجلس البرلماني.
وقد قدم عضو المجلس البرلماني النائب سيرج طور سركسيان مشروع إقتراح قانون أولي في تموز ٢٠٠٢ لضمان مشاركة النساء في المجالس البلدية على أساس النسبية القائمة بدورها على أساس المساواة بين الجنسين[5]. نص مشروع الإقتراح على ضرورة تمثيل إمرأتين على الأقل لكل ١٢ عضو منتخب في المجلس في أي من البلديات التي يكون عدد سكان القرية أو البلدة فيها يتراوح ما بين ٢.٠٠١ و ٤٠٠٠

[4] www.peacewomen.org/news/Lebanon/July04/elections.html
[5] www.amanjordan.org/english/daily_news/wmview.php?ArtID=301

شخص. وقد حفز هذا المشروع ضرورة تحديد عدد النساء المشاركات حسب الخصائص السكانية للبلدة، إلا أن مشروع الإقتراح هذا لم يؤخذ بعين الإعبار من قبل المجلس البرلماني، وبالتالي لم يتم تطبيقه.

إنطلاقاً من هنا، تجدر الإشارة إلى ضرورة تفعيل دخول ومشاركة النساء في معترك الحياة السياسة. وعلى الرغم من كون الإنتساب للحزب السياسي يشكل سمة الدخول الاساسية للنساء في السياسة، إلا أنه لا يشكل الآلية الوحيدة. فإنخراط النساء في الحركات النسائية والنسوية من شأنه أن يشكل مدخلاً اساسياً آخراً يمكّن النساء من ولوج الحياة السياسية. ففي العديد من الدول التي عانت من تداعيات ما بعد الحرب، كلبنان نجد النساء قد شكلت عناصر فعالة في التحشيد والضغط بإتجاه تغيير النظام، وهذه المشاركة من شأنها أن تؤمن فرصة كبيرة تفسح المجال أمامهن لأن يصبحن قائدات حزبيات أو مرشحات للإنتخابات. كما تجدر الإشارة إلى أن هذه الحركات النسوية من شأنها أن تؤثر بصورة أو بأخرى على منابر الأحزاب السياسية لتؤكد بأن قضايا وشؤون النساء يجب إدراجها ضمن بنود أجندات جميع الأحزاب. كما يمكن للهيئات الأهلية بما فيها المنظمات النسائية، ومنظمات حقوق الإنسان ومجموعات المجتمعات المحلية، وإتحادات العمال وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني، أن تساهم مجتمعة في تحسين مشاركة النساء السياسية. وقد تتضمن الأولويات تحديد النساء التي تعد الأنسب للترشح، وتزويدهن بدورات تدريبية حول آلية التعاطي مع مختلف وسائل الإعلام والقضايا المختلفة، بالإضافة إلى تطوير شبكات معارف لدعمهن وتمكينهن في الخضم السياسي سواء داخل الإطار الحزبي أو خارجه، وتعميم الثقافة الإنتخابية المدنية والقائمة على أساس المساواة الجندرية.

وإلى جانب ضرورة إشراك النساء في المجالس البلدية والبرلمانية، ثمة حاجة أساسية لإدراج قضايا وشؤون النساء على الأجندات السياسية، على أمل أن يتم تفعيل هاتين الآليتين ليعملا سوياً بحيث يصعب الفصل بينهما. فحالما يتم رفع الوعي بقضايا وشؤون النساء، فإن عدداً أكبر من النساء يصبح بإستطاعتهن الإنضمام لآلية العمل السياسي، وعليه، ومع إزدياد نسب مشاركة النساء في السياسة، تصبح العديد من قضاياهن وشؤونهن مطروحة وبصورة تلقائية في طليعة القضايا المطروحة على الأجندات السياسية.

مشاريع وبرامج تفعيل المشاركة النسائية

يشكل إطار عمل بيجينغ مشروعاً أساسياً يهدف إلى إزالة العقبات بوجه المشاركة النشطة والفاعلة للنساء في مختلف مجالات الحياة الخاصة والعامة وذلك من خلال تزويدهن بفرص وحصص متساوية في مراكز صنع القرارات على المستويات السياسية والثقافية والإجتماعية والإقتصادية المختلفة.

إنطلاقاً من هنا، فإن مبدأ التداول المشترك للسلطة وللمسؤوليات بين الرجل والمرأة يجب أن يجد أولى بذوره في المنزل، في إطار العمل وفي المجتمعات الأكبر على المستوى الوطني والعالمي. ومن خلال المعلومات التي تم توفيرها في إطار عمل بيكين، تمكن مشروع الحكم في الدول العربية -UNDP POGAR من رصد التقدم الحاصل في مختلف المشاريع الإصلاحية وقياسيها في مختلف المناطق.

إنطلاقاً من هنا، عمدت بعض الحكومات على إحداث وتفعيل بعض الإجراءات العملية، بما فيها نظام الحصص (الكوتا) أو التمثيل النسبي. إلا أنه يصعب الوقوف على بعض المعلومات المقارنة في بعض الحقول بصدد تأثير هذه الإجراءات والأنظمة الإنتخابية على المستويات المحلية. وكان منتدى بيكين بنتائجه وتوصياته (والتي تم تطبيق العديد منها) قد أمن أداة أساسية وضعت بإستخدام العاملين/ات بإتجاه

تعزيز مشاركة النساء السياسية. وعلى أية حال، فإنه مع تحسين توفر المعلومات والبيانات حول مشاركة النساء في الحكومة وفي مجلس النواب، فمن الضروري الوقوف على بعض البيانات والمعلومات حول مراكز الحكومة المحلية وهذا ما سوف يركز عليه هذا التقرير.

وللوقوف على أبرز التطورات حول مدى التقدم في تطبيق إطار عمل بيجينغ يمكن الإطلاع على التقرير الذي أصدره المجلس النسائي اللبناني بعنوان: "التقرير الوطني للمنظمات غير الحكومية عن التقدم المحرز في تنفيذ مناهج عمل بيجين" بالتعاون مع مؤسسة أوكسفام، يونيفام ومؤسسة فريدريش إيبرت. وجاء هذا التقرير كجزء من إتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز ضد النساء ولمتابعة قضايا وشؤون النساء بعد بيكين، وتحديداً مشاركة النساء في الإنتخابات بصورة عامة.

كما عمد المكتب الأمريكي للديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل إلى تعزيز الممارسات الديمقراطية والتي من شأنها أن تعزز بدورها دور النساء في السياسة. تضمن إطار عمل المكتب الأمريكي برامجاً لتعميم مشاركة النساء في السياسة وذلك قبل حصول إنتخابات العام ٢٠٠٤ البلدية وعام ٢٠٠٥ النيابية. وقد سُجل مشاركة كبيرة للنساء والشباب/ات اللبنانيين/ات في كل من برنامجي تدريب نساء اعمال عربيات، وقادات طلابية شابة[٦].

أما المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية (NDI) فقد بدأ عمله في لبنان في أيار/ مايو ٢٠٠٠، بتنظيم عدة ورش عمل تتناول مواضيع بناء التحالفات وسبل حل المشاكل المجتمعية لنشطاء المجتمع المدني في لبنان.

ومع بداية الإنتخابات البدلية لعام ٢٠٠٤، أطلق (NDI) مشروع يهدف إلى تمكين قدرات النساء المهتمات بإدارة حملات فعالة على الصعد المحلية والوطنية، وبغية حشد الدعم العام لتلك النساء من المواطنين/ات والأحزاب السياسية والحكومات. ففي آذار/ مارس ٢٠٠٤، عقد المعهد الديمقراطي NDI سلسة ورشات عمل تدريبية دامت كل واحدة يومين، وذلك لـ ٨٠ مشاركة من النساء الناشطات في كل من بيروت، صيدا، وطرابلس. وتجدر الإشارة إلى أنه تم تنظيم ورشات عمل بيروت وطرابلس بالتعاون والتنسيق مع المجلس النسائي اللبناني وورشة عمل صيدا بالشراكة مع مؤسسة تنمية الناس والطبيعة. كما تم عقد ورشة عمل تدريبية رابعة للمرشحات من البقاع في بيروت وذلك في نيسان/ أبريل[٧] ٢٠٠٤.

ساهمت جميع هذه البرامج سواء كانت برامج عامة أو متخصصة جندرياً بتحسين أنظمة الحكم والإدارة والمراكز الحكومية المحلية في لبنان. فقد عملت برامج الإصلاحات البلدية على زيادة فعالية الحكومات المحلية وتوسيع رقعة مشاركة المواطنين/ات، إما كمرشحين/ات أو كناخبين/ات. وبتالي، فإن الخطوة الثانية في هذه البرامج تتمثل بإستمرار تطوير وتنمية المشاركة السياسية وتغليب المعايير الديمغرافية لتقسيم الدوائر في لبنان.

---

[6] لمعرفة المزيد من التفاصيل حول المكتب الأمريكي للديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل في منطقة الشرق الأوسط، زيارة: سجلات الولايات المتحدة ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥ (الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) (٢٩ آذار / مارس ٢٠٠٥).

[7] ساهمت NDI بمساندة ودعم المجالس البلدية بغية تطوير المهارات البشرية اللازمة للإستجابة لكافة المتطلبات وذلك بالتعاون والشراكة مع مركز الدراسات البلدية والتنموية (DMSC). لمرفة المزيد من التفاصيل حول نشاطات وبرامج كل من NDI و DMSC الرجاء زيارة:

سوف يركز الفصل القادم على تحليل بيانات ومعطيات إحصائية من إنتخابات عام ٢٠٠٤ البلدية والتـــي من شأنها أن تشكل ركيزة أساسية لتزويدها تحليل واضح للأوضاع الحالية للتوازنات الجندرية في أواسط المراكز الحكومية المحلية.

تحليل بيانات مشاركة النساء في الإنتخابات البلدية لعام ٢٠٠٤

يمكن للمرء من خلال إلقاء نظرة أولية على البيانات الإحصائية لنسب مشاركة النساء في الإنتخابات البلدية (راجع جدول رقم ١)، الإستنتاج بأنها ضئيلة مقارنة بنسب مشاركة الرجال. فقد وصل العدد الإجمالي للمرشحين الرجال على مقاعد المجالس البلدية التي تبلغ (٩٠٣٢) ١٨.٦٠٦ مرشحاً، شكلت نسبة النساء فيها ٣% فقط، أي ما عدده ٥٥٢ مرشحة.

حصدت المشاركة النسائية ٢١٥ مقعداً من أصل الـ ٩٠٣٢ مقعداً المتاحين في المجالس البلدية، أي ما نسبته ٢.٤%، مما يعني أن ٣٨.٩% من النساء اللاتي ترشحن للإنتخابات فزن مقابل ٤٨.٨% من نسبة فوز الرجال. وبالتالي فإن هذه البيانات تشير إلى عدم وجود فوارق كبيرة على المستوى الجندري بين النساء والرجال على صعيد الفوز في الإنتخابات، في حين تكمن المشكلة في عدم ترشح النساء أصلاً لعضوية المجالس البلدية.

توزيع المرشحات النساء حسب المحافظات

بإلقاء نظرة أولية إلى توزيع المرشحات النساء على صعيد المحافظات (جدول رقم ٢)، نجد أن النساء المرشحات لعضوية المجالس البلدية ترشحن من جميع المحافظات اللبنانية الثمانية. وتبلغ أعلى نسبة ترشّح للنساء لعضوية المجالس البلدية في محافظة جبل لبنان حيث ترشحت ١٧٠ إمرأة من أصل إجمالي الـ ٥٥٢ مرشحة، أي ما نسبته ٣٠.٨%، في حين بلغت أقل نسبة ترشح للنساء في محافظة بيروت حيث ترشحت ٩ نساء أي ما نسبته ١.٦%. وترشحت ١٣١ إمرأة (٢٣.٧%) في محافظة الشمال، و٦٧ (١٢.١%) في محافظة النبطية، و٦٨ (١٢.٣%) في محافظة عكار. وبلغ عدد المرشحات النساء في الجنوب ٥٢ أي ما نسبته ٩.٤% من إجمالي عدد المرشحات، و٣٧ إمرأة في محافظة البقاع أو ٦.٧%، في حين وصل عدد المرشحات في محافظة بعلبك الهرمل إلى ١٨ إمرأة (٣.٣%).

وإلى جانب الوقوف على نسبة توزيع النساء المرشحات على المحافظات (جدول رقم ٣)، من الأهمية بمكان مقارنة مشاركة النساء في المحافظات بمشاركة الرجال وذلك على ضوء المقاعد الشاغرة بغية الوقوف على نسبة المشاركة الحقيقية للنساء في آلية الإنتخابات. وبإجراء هذه المقارنة يتبين أنه في محافظة بيروت على سبيل المثال، وحيث بلغ عدد المرشحات النساء ٩ فقط، نجد أن عدد المرشحين الرجال الإجمالي بلغ ٧٠ فقط، أي شكلت النساء ما نسبته ١٢.٩% من إجمالي المرشحين/ات في المحافظة، في حين أنه في محافظة جبل لبنان، حيث بلغ عدد المرشحات النساء أقصاه (١٧٠ مرشحة)، وبمقارنته بنسب الترشح الإجمالية والتي بلغ عددها ٥.٦٢١، يتبين أن نسبة مشاركة النساء الحقيقية بلغت ٣% فقط من إجمال المرشحين/ات.

توزيع الأصوات حسب المحافظات

وصل عدد المقترعين/ات في الإنتخابات البلدية ٣.٠٢٩.١٣٨ ، وزّعوا بصورة متباينة على كافة أنحاء المحافظات اللبنانية. فقد بلغت نسبة المقترعين/ات في محافظة جبل لبنان ٢٤.٥%، و١٦.١% في محافظة الشمال، و١٤% في بيروت، و١١.٥% في محافظة النبطية، و١٠.٩% و٨.٤% و٧.٩% في كل من محافظات الجنوب والبقاع وبعلبك الهرمل على التوالي، لتبلغ أقل نسبة إقتراع في عكار، لتصل إلى ٦.٨% من إجمالي النسب.

مستوى نجاح النساء المرشحات في الإنتخابات
بلغ عدد النساء الفائزات في الإنتخابات ٢١٥ إمرأة من أصل ٥٥٢ إمرأة، وقد وزعت النسب حسب المحافظات على الشكل التالي:
من المتوقع أن تكون أعلى نسبة فوز حصدته النساء هو في **محافظة جبل لبنان**، إنطلاقاً من كونها شهدت أعلى نسبة مرشحات بين المحافظات. وعليه، فقد بلغت نسبة النساء المنتخبات ٧٥ من أصل الـ ١٧٠ إمرأة المرشحة، أي ما نسبته ٤٤.١% من نسبة النساء المرشحات، و٣٤.٨% من النسبة الإجمالية لعدد المرشحين/ات. أما في **محافظة الشمال** فقد فازت ٥٠ إمرأة من أصل الـ ١٣١ إمرأة المرشحة أي ما نسبته ٢٣.٢% من إجمالي النساء. وقد فازت ٢٥ إمرأة من أصل ٦٨ مرشحة أي ١١.٦% في **محافظة عكار**، وبلغ عدد الفائزات في **محافظات الجنوب، البقاع والنبطية** ٢١ و١٨ و١٧ إمرأة بالتتالي. أما في **محافظة بعلبك الهرمل**، فقد فازت ٨ نساء أو ٣.٧% من أصل الـ ١٨ مرشحة، في حين فازت إمرأة واحدة من أصل التسع نساء المرشحات في **محافظة بيروت**، أي ما نسبته ١.٦%.

توزيع المرشحات حسب الأقضية (جدول ١٥)
بلغت أعلى نسبة تمثيل للنساء المرشحات في قضاء عكار – محافظة عكار حيث بلغ عدد المرشحات ٦٨ إمرأة من أصل ٥٥٢ مرشحة أو ما نسبته ١٢.٣%. أما في قضاء المتن فهناك ٥١ مرشحة (٢١ منهن فازت بمقاعد في المجالس البلدية) أو ما نسبته ٩.٢% من إجمالي عدد المرشحات في جميع المحافظات، أما في قضاء الكورة – محافظة لبنان الجنوبي، فثمة ٤٢ مرشحة أو ما نسبته ٧.٦% فازت منهن ١٧ إمرأة بمقاعد بلدية. ومن النسب المرتفعة في ترشح النساء للمناصب البلدية، هناك نسب المرشحات في قضائي الشوف وبعبدا، حيث بلغ عدد المرشحات ٣٠، فازت منهن ١٣ في قضاء الشوف، و١١ في قضاء بعبدا. وتبلغ أدنى نسب ترشح النساء في أقضية محافظات بعلبك ،الجنوب وبعلبك–الهرمل، حيث لم يتجاوز أي قضاء ترشح أكثر من ٢٠ إمرأة.

توزيع المرشحات بين المناطق الريفية والمناطق المدنية
لا يمكن الخروج بإستنتاجات واضحة حول إختلاف ترشح النساء بين المناطق الريفية والمناطق المدنية في لبنان. ففي منطقة بيروت المدنية على سبيل المثال، لم تترشح سوى ٩ نساء أو ما نسبته ١.٦% من إجمالي عدد النساء المرشحات للإنتخابات، وفازت مرشحة واحدة فقط. في حين أنه في محافظة بعلبك–الهرمل والتي تعد منطقة ريفية بالمقارنة بمحافظة بيروت فقد ضمت ثاني أقل نسبة مرشحات ١٨، على عكس محافظة عكار التي هي من أكثر المحافظات فقراً فقد شهدت ترشح ما يقارب ٦٨ إمرأة.

توزيع الناخبين والناخبات حسب الدين
من أصل الـ 3,029,138 مقترع ومقترعة في الإنتخابات البلدية عام ٢٠٠٤، هناك (1,788,452) أو ما نسبته ٥٩% مقترع/ة مسلم/ة و(1,234.988) أي 40.8% مسيحي/ة، لتشكل نسبة تمثيل الأديان الأخرى في الإقتراع ٠.٢%.

توزيع الناخبين حسب الطائفة
بسبب خصوصية المجتمع الطائفي في لبنان، يجب الإضاءة على التركيبة الطائفية لكل دين من الأديان. فمن أصل الـ 1,788,452 مسلم/ة ناخب/ة، هناك 801,685 أو ما نسبته ٢٦.٥% مسلم سني، و٢٦.٢% ناخبون/ات ينتمون إلى الطائفة الشيعية يمثلون793,081 ، بالإضافة إلى ٥.٦% من الطائفة الدرزية، مع ٠.٧% شكلتها الأقليات الأخرى من الناخبين/ات المسلمين/ات. أما بصدد الأديان الأخرى، فشكلت الطائفة

المارونية أكبر نسبة مقترعين/ات ضمن الديانة المسيحية لتصل إلى ٢٢.١%، و٧.٨% روم أرثودوكس، و٥.٢% للكاثوليك. بالإضافة إلى ٥.٧% للطوائف الأخرى من الدين المسيحي.

توزيع المشرحين/ات حسب الدين

من أصل الـ ١٨.٥٠٣ مرشحين/ات لعضوية المجالس البلدية، هناك ١٠.٦٣٣ مرشح/ة أو ٤٢.٥% ينتمي للدين الإسلامي و٧.٨٧٠ مرشح/ة مسيحيين/ات.

توزيع المرشحات النساء حسب الدين

بتحليل بيانات نسب ترشح النساء، نجد أن نسبة النساء المسيحيات المرشحات للإنتخابات هي أكثر من نسبة المرشحات المسلمات (جدول ٥). فمن إجمالي الـ ٥٥٢ إمرأة المرشحة، ثمة ٣٥١ مرشحة مسيحية أو ما نسبته ٦٣.٦%، و٢٠١ أو ٣٦.٤% مسلمة. وأكثر ما تتجلى هذه الصورة بالنظر إلى المشاركة العامة للنساء وترشحهن من أصل نسبة الترشيح العام، حيث هناك ٤.٥% مرشحة مسيحية و١.٩% مرشحة مسلمة.

توزيع المرشحين/ات حسب الطائفة

بالنظر إلى بيانات توزيع المرشحين/أت على أساس الطائفة (جدول ٨)، نجد أنها لا تتبع ذات نمطية توزيع الناخبين/ات. فأكثر نسبة مرشحين/ات إنتموا/ين إلى الطائفة الشيعية حيث وصلت إلى ٣٠.٩% أو ٥٧٢٧ مرشح/ة، يليها المرشحون/ات الموارنة حيث وصلت نسبة ترشحهم إلى ٢٩.٣% أو ٥٤٣٥ مرشح ومرشحة. وعلى الرغم من حصدهم أكثر نسبة ناخبين/ات، فلم تبلغ نسبة المرشحين/ات السنة سوى ١٩.٤% أو ٣٥٨٩، يليها الروم الأرثودوكس ٨.٠% أو ١٤٨٢ مرشح/ة، ودروز ٦.٨% أو ١٢٦٧ مرشح/ة، وأخيراً الكاثوليك ٤.٧% أو ٨٦٦ مرشح.

توزيع النساء المشرحات حسب الطوائف

تأتي البينات التحليلية حول ترشح النساء حسب الطوائف (جدول ٧) لتوكد الإستنتاجات التي نتجت عن توزيع النساء حسب الأديان، حيث تفوق نسبة المرشحات المسيحيات تلك للمسلمات. فقد حصدت الطائفة المارونية أكثر نسبة مرشحات نساء حيث ترشحت ٢٣٠ إمرأة أو ما نسبته ٤.٢% من إجمالي المرشحين الموارنة. في حين بلغت نسبة النساء المرشحات من الطائفة الشيعية ٩٢ إمرأة أو ١.٦%، و٨٤ إمرأة سنية (٢.٣%)، و٨٢ إمرأة تنتمي إلى طائفة الروم الأرثودكس أي (٥.٥%) من إجمالي نسب المرشحات. وتجدر الإشارة إلا أن أعلى نسبة مرشحات نساء مقابل الرجال كانت في ظل طائفة الأرمن الأرثودكس حيث بلغ عددهم مرشحتان من أصل ٢٣ شكلن ٨.٧% من العدد الإجمالي.

توزيع النساء المنتخبات في عضوية المقاعد البلدية حسب الطائفة

تترتكز أعلى نسبة نساء منتخبات من أكثر الطوائف تمثيلاً (الجدول ١٠). فمن ضمن الـ ٢٣٠ مرشحة من الطائفة المارونية، إنتخبت ٩٣ مرشحة وبالتالي، تمثلت مقاعد الطائفة المارونية للنساء بنسبة ٤٣.٢% من جميع مقاعد النساء، يليها، خلافاً للمتوقع حسب عدد المرشحات بالطوائف، فوز النساء المرشحات من طائفة الروم الأرثودكس، حيث إنتخبت ٣٣ مرشحة من أصل ٨٢ أو ما نسبته ١٥.٣%. ومن أصل ٨٤ مرشحة من الطائفة السنية، إنتُخبت ٣١ مرشحة، و٢٨ من الطائفة الشيعية من أصل ٩٢ مرشحة أي ١٤.٤% و ١٣% بالتتالي. وفي الطائفة الدرزية، إنتُخبت ١٥ إمرأة أي ٧% من الإجمالي العام. وبصورة عامة، شكلت النساء المنتخبات لشغر عضوية المجالس البلدية ١٤١ من الدين المسيحي و٧٤ من الدين المسلم أي ٣٥.٦% و٣٤.٤% بالتتابع.

توزيع المرشحات والمرشحين حسب العمر

من الأهمية بمكان إلقاء نظرة حول توزيع المرشحين/ات على الفئات العمرية (راجع الجدول ١٣)، بحيث قد يزودنا ذلك بفكرة عامة حول العمر الذي يصبح معه الرجل أو المرأة مهتمين بشغر مناصب قيادية على مستوى الأمة. وطالما أن عمر الـــ ٢٥ عاماً هو الحد الأدنى للترشح للإنتخابات، فإنه على جميع المرشحين/ات لشغر مناصب عضوية في المجالس البلدية أن يكونوا ما قبل مواليد عام ١٩٧٩. وبالتالي فإن أصغر المرشحين يقعون في الفئة العمرية ما بين ١٩٧٠ و ١٩٧٩. وبالنظر إلى نتائج البيانات (جدول ١٤)، يظهر أن ١٦٥ من أصل الـــ ٥٥٢ مرشحة تقع في هذه الفئة العمرية، أي ما نسبته ٢٩.٩%، في حين أن ١٤.٩% من المرشحين الذكور ينتمين إلى هذه الفئة العمرية. وأعلى نسبة مرشحات (١٩٦ أو ٣٥.٥%) تقع في الفئة العمرية التالية أي مابين ١٩٦٠ و ١٩٦٩، كما هي الحال بالنسبة للمرشحين الذكور حيث تصل نسبة المرشحين لهذه الفئة ٣٤.٢%. وتنتمي ٢٥.٢% من النساء المرشحات و٣٠.٣% من المرشحين الذكور. إلى الفئة العمرية ما بين ١٩٥٠ و ١٩٥٩، في حين أن ٩.٤% من المرشحات و٢٠.٦% من المرشحين ينتمون إلى الفئة العمرية ما قبل ١٩٤٩.

يتبين من هذه الجداول والبيانات أن عمر النساء المنخرطات في السياسة أقل من عمر الرجال، ومع العلم بأن غالبية المرشحين من الجنسين يتراوحن بين ٣٥ و ٤٥ عاماً، إلا أن ٦٥.٤% من النساء هم دون الـــ ٤٥ من العمر، في حين أن ٥٠.٩% من الرجال يتجاوزون الـــ ٤٥ عاماً.

توزيع النساء المنتخبات حسب العمر (جدول ١٢)

بلغ عدد النساء المنتخبات في الفئة العمرية بين ١٩٦٠ و١٩٦٩ ٧٠ إمرأة أو ما نسبته ٣٢.٦%، و٢٨.٨% في الفئة العمرية ما بين ١٩٧٠ و١٩٧٩ و٢٧.٤% بين ١٩٥٠ و١٩٥٩، وكما هو متوقع، فإن معظم المنتخبات هن من بين الفئات العمرية الأكثر تمثيلاً بين المرشحات، حيث أن ٦٠.٤% من النساء المنتخبات لعضوية المجالس البلدية هن بين ١٩٦٠ – ١٩٦٩.

توزيع النساء المرشحات حسب الوضع العائلي

بلغت نسبة النساء المرشحات والمتزوجات من بين ٥٥٢ مرشحة ١٧٨ أو ما نسبته ٣٢.٢%، مقابل ٣٥٦ أو ٦٤.٥% عزباء، بالإضافة إلى ٩ نساء أرامل، و٩ مطلقات. وحسب الإنتماء الديني، فثمة ٢٠١ مرشحة بينهن ٦٥ إمرأة متزوجة أو ما نسبته ٣٢.٣%، مقابل ١٢٨ مرشحة عزباء (٦٣.٧%) و٤.٠% ٨ نساء مطلقات. أما في أواسط المرشحات المسيحيات، فثمة ١١٣ مرشحة متزوجة أو ما نسبته ٣٢.٢% مقابل ٦٥% عزباوات، و٩ (٢.٦%) أرامل، ومطلقة واحدة شكلت ٠.٣%.

ويتبين من خلال هذه البيانات أن نسبة المشاركة والإنخراط في الحياة السياسية أعلى في أواسط العزباوات منه في أواسط النساء المتزوجات، وأن نسب النساء المتزوجات والعزباوات المرشحات تتقارب بغض النظر عن الإنتماء الديني.

توزيع النساء المنتخبات حسب الوضع العائلي

فاقت نسبة النساء العزباوات المنتخبات على نسبة المتزوجات وقد يعزى السبب في ذلك إلى سهولة إندماج النساء العزباوات في آليات الإنتخابات. وتظهر البيانات أنه قد تم إنتخاب ٧٠ مرشحة متزوجة (٢٥ مسلمة و٤٥ مسيحية)، مقابل ١٣٨ مرشحة عزباء (٤٦ مسلمة و٩٢ مسيحية)، هذا بالإضافة إلى إنتخاب ثلاث نساء مطلقات وأربعة أرامل. وهذا يعني إنتخاب ٣٨.٥% من النساء المسلمات المرشحات والمتزوجات، مقارنة بـــ ٣٩.٨% من النساء المسيحيات. و٣٥.٩% من النساء المسلمات العزباوات

مقابل ٤٠.٤% من النساء المسيحيات. وتظهر هذه الدراسات أن الوضع العائلي لم يؤثر بصورة أو بأخرى نجاح النساء في الإنتخابات البلدية.

توزيع المرشحات حسب طائفتهن وطائفة الزوج (جدول١٧)
من بين جميع النساء المرشحات والبالغ عددهن ٥٥٢ إمرأة، هناك إمرأتين (مارونية وأخرى تنتمي لطائفة الروم الأورثودكس) أو ٠.٣٦% تزوجن من رجال خارج إنتماءهم الديني (كلاهما من الطائفة السنية)، وبالتالي فإن النساء المرشحات والمتزوجات من بين الـــ ٥٥٠ مرشحة قد إخترن أزواجهن من نفس الديانة، وبالأحرى (٩١.٨%) من نفس الطائفة.

المرشحات النساء ونمط الأصوات النسائي (جدول ١٦)
لا يبدو أنه يوجد نمط واضح ومحدد خاص بالأصوات النسائية المقترعة للمرشحات، فقد حصدت كل مرشحة من الـــ٤١ التي لم تُنتخب أقل من ٥٠ صوت أنثوي، مقابل ٢٠٠٠ صوت أنثوي لكل مرشحة من الـــ ٣٦ إمرأة فازت منهن ٢١ مرشحة أو ما نسبته ٥٨.٣%. وتجدر الإشارة إلى أن عدد النساء المرشحات الأكبر ٨٥ قد حصدن ما بين ١٠١ و٢٠٠ صوت أنثوي إنتخبت على أساسه ٢٦ مرشحة وخسرت ٥٩. ويقع العدد الأكبر للنساء المرشحات المنتخبات (٣٢ إمرأة) بين الفئة التي حصدت ما بين ٢٠١–٣٠٠ صوت أنثوي. وبما أنه لا يوجد بيانات حول الأصوات الأنثوية التي إقترعت لصالح الرجال، لا يمكننا الوقوف على نمط الأصوات النسائية وتوزيعها ما بين المرشحات والمرشحين.

تحليل أنماط الإنتخاب في محافظة بيروت

من بين ٣٩٠.٠٠٤ شخص مسجل للإقتراع في بلدية بيروت، هناك ١٨٤.٦٦٧ رجال و٢٠٥.٣٣٧ نساء أو ما نسبته ٥٢.٦%. ومن بين جميع هؤلاء الأشخاص لم يمارس سوى ٩٢.٩٠٦ شخص أو ما نسبته (٢٣.٨%) حقهم الإنتخابي، وعلى الرغم من غلبة نسبة مشاركة النساء المسجلين في الإقتراع على نسبة الرجال، نجد أنه لم تمارس سوى ٤٣.٤٩٧ نساء هذا الحق، أي ٢١.٢% مقابل ٢٦.٨% من المقترعين الرجال. وبالإجمال، هناك ٨٩.٦٦٦ أشخاص نساء ورجال إنتخبوا/ن في بلدية بيروت.

وبصدد توزيع الناخبين حسب الدين، نجد أنه من بين ٣٩٠.٠٠٤ شخص مسجل، ثمة ٥٧.١% أو ٢٢٢.٨٦٢ ناخبين/ات من الديانة المسلمة، و٣٦.٠% أو ١٤٠.٤١٣ من الديانة المسيحية، مع ٦.٩% يشكلون مقترعين/ات من الديانات الأخرى.

وأكثر ما تبدو الفوارق ما بين الديانات بتحليل عدد الأشخاص الناخبين/ات الفعلي في بيروت. فقد إنتخب ٦٧.٤٩٧ مسلمين/ات أو ما نسبته ٧٢.٧% من الإجمالي، ماقبل ٢٢.٧١٢ من الديانة المسيحية أي ما نسبته ٢٤.٤%.
وبالنظر إلى الفوارق الجندرية في الإقتراع ما بين النساء والرجال نجد أن نسبة الرجال فاقت نسبة النساء. فقد إنتخبت ٣١.٥١٩ إمرأة مسلمة أو ٣٣.٩%، مقابل ١٠.٦٨١ إمرأة مسيحية أو ١١.٥%.
أما بالنسبة للمرشحات، فمن بين التسع نساء المرشحات، خمس منهن مسلمات و٤ مسيحيات، وإنتمت المرشحة الفائزة إلى الطائفة السنية.

تحليل بيانات أول ست مرشحين/ات في محافظة بيروت

على خلاف الفوارق الكبيرة بالنمط الإنتخابي ما بين الأصوات المسيحية والأصوات المسلمة، نجد أن الإختلاف في نمط الإقتراع بين الرجال والنساء ليس بالكبير (راجع الجدول المرفق). وأكثر ما يدل ذلك على أن الأصوات في لبنان ترتكز إلى الإنتماءات الطائفية عنه إلى الأجندات السياسية للمرشحين/ات.

كما يتبدى من خلال ذلك أن دافع الإقتراع لا يتأثر بأي حال من الأحوال بجندر المرشح/ة، حيث أن المرشحة الوحيدة في بلدية بيروت هي ذات الترتيب السادس، مما يعني وجود مرشحين رجال آخرين يلوها بعدد الأصوات. كما يتبدى أن نسبة المقترعين الرجال للمرشحات النساء فاقت نسبة المقترعات، مما يدل على إستعداد الرجال للتصويت للنساء أو النساء لا يبدين إستعداداً لإختيار والتصويت لمرشحة دون مرشح.

جدول ١- بيانات أول ست مرشحين/ات في بلدية بيروت

أول ست مرشحين/ات الجندر	إجمالي الأصوات	إجمالي الأصوات المسلمة		إجمالي الأصوات المسيحية		إجمالي اصوات الرجال		إجمالي أصوات النساء		% الفجوة الدندرية	% نسبة الفجوة الدينية
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
ذكر	53,523	43,715	81.7	8,820	16.5	28,294	52.8	25,229	47.1	5.7	65.2
ذكر	51,969	40,334	77.6	10,500	20.2	27,725	53.3	24,244	46.7	6.6	57.4
ذكر	50,300	39,260	78.0	10,008	19.9	26,232	52.2	24,068	47.8	4.4	58.1
ذكر	50,237	39,970	79.6	9,187	18.3	25,609	51.0	24,628	49.0	2.0	61.3
ذكر	48,736	37,987	78.0	9,662	19.8	25,368	52.1	23,368	47.9	4.2	58.2
أنثى	48,657	37,978	78.1	9,577	19.7	25,866	53.2	22,791	46.8	6.4	58.4

تحليل إنتخاب النساء كمختارات في الإنتخابات البلدية ٢٠٠٤

من بين الـــ ٢٣٦٢ مختار في لبنان، ثمة ٢١ إمرأة تحتل هذا المنصب أي ما نسبته ٠.٩%. ومن بين الـــ ١٣٠٢ مختار مسلم هناك خمسة نساء، و١٦ إمرأة من الـــ ١٠٦٠ مختار مسيحي (راجع/ي جدول ١٩-٢٠).

وبسبب الإنخفاض الملاحظ للمشاركة النسائية في مناصب المختارين/والمختارات في لبنان، فإنه من الصعوبة بمكان تحليل المشاركة النسائية، لذلك، فإن البيانات التالية يجب إعتمادها كتقييم للوضع الحالي لترشح النساء على المقاعد الإختيارية فحسب.

توزيع النساء المختارات حسب المحافظة

إحتلت النساء منصب "رئيس المجلس الإختياري" في سبعة محافظات من أصل المحافظات الثمانية في لبنان. ويشكل التمثيل النسائي في شمال لبنان أعلى نسبه إذ ثمة سبعة نساء إنتخبن من بين الـــ ٣٨٣ مختار المنتخب، يشكلن ٣٣.٣% من جميع النساء المنتخبات كمختارات. وهناك أربعة نساء من بين الـــ ٦٩٧ مختار في محافظة جبل لبنان، وثلاثة نساء مختارات في محافظة عكار من أصل ٢١١ مختار.

وفي كل من محافظات الجنوب، بيروت، وبعلبك الهرمل، هناك مختارتين من اصل ٢٩٢ و٢٤٣ و١٠٧ مختار على التوالي.
ولم تسجل محافظة البقاع إنتخاب لأية مرشحة كمنصب مختارة.

توزيع النساء المختارات حسب الدين والطائفة (جدول ٢١ – ٢٣)
على الرغم من غلبة المختارين المسلمين (٥٥.١%) على المختارين المسيحيين (٤٤.٩%)، نجد أنه مع التمثيل النسائي، تنقلب الآية كما هي الحال في الترشح للبلديات، حيث ثمة ١٦ مختارة مسيحية منتخبة (٧٦.٢%) مقابل خمس مختارات مسلمات (٢٣.٨%).
وتنتمي أعلى نسبة من المختارين والمختارات إلى الطائفة المارونية (٦ نساء). وعلى الرغم من كون البيانات تدل على أن أعلى نسبة تمثيل للمحافظين هي للشيعة والسنة على التوالي، إلا أن التمثيل الأنثوي أشار إلى أن النساء المنتميات إلى طائفة الروم الأرثودكس يشكلن ثاني أعلى نسبة مختارات (٦نساء)، يليهن المختارات الشيعة لتحتل ٣ مقاعد، ومقعدين للسنة، ومقعد لكل من نساء العلويين، السريان الأرثودكس، والسريان الكاثوليك.

توزيع النساء المختارات حسب الفئة العمرية (جدول ٢٥)
من بين الـــ ٢١ إمرأة تحتل منصب رئيسة المجلس إختياري هناك سبعة نساء ينتمين للفئة العمرية ١٩٦٠ و١٩٦٩، وخمسة نساء مختارات في الفئة العمرية بين ١٩٥٠ و١٩٥٩ أو ٢٣.٨%، وأربعة نساء أو ١٩% بين ١٩٧٠ و١٩٧٩، في حين شكلت نسبة النساء المنتميات للفئة العمرية ما بين ١٩٣٠ و١٩٤٩ ٢٣.٨%. وشكلت أعلى نسبة نساء إحتلين مراكز إختيارية في البلديات من تراوحت أعمارهن ما بين ٣٦ و٤٥ عاماً وأكثر من ٥٠% من النساء تحت عمر ٤٥.

الخاتمة

أبرز ما يمكن الوقوف عليه في سياق تحليل البيانات الواردة هو ضآلة نسبة المشاركة السياسية للنساء في لبنان مقارنة بالمشاركة الذكورية. ومن الأهمية بمكان، التنويه بأن الفوارق ما بين نسبة الرجال المرشحين والفائزين في الإنتخابات ونسبة النساء المرشحات ليست كبيرة. فقد بلغت نسبة الرجال الذين ترشحوا وإنتخبوا ٤٨.٨% مقابل ٣٨.٩% للنساء. وبالتالي، فإن عدم وجود هذا الفارق الكبير من شأنه أن يلغي إمكانية وجود دعم ضمني لمشاركة الرجال في السياسة دون النساء، بحيث أنه لو ترشحت نسبة أكبر من النساء، لكانت حصدت نسبة نجاح منقطع النظير.

تجدر الإشارة إلى أن هذا التقرير يشكل قاعدة وركيزة لأبحاث ودراسات أخرى قد تتناول النساء ومشاركتهم السياسية في لبنان. وتشكل الخطوات التالية في هذا المجال إجراء دراسات بحثية نوعية حول النساء كمرشحات وناخبات، عن طريق عكس تجربتهن في المعترك السياسي، وأساليب الدعم التي ساندتهم ومن أية جهات، بالإضافة إلى أبرز المعيقات التي واجهتهم والعقبات التي تخطوها.

وإلى جانب مشاركة النساء كمرشحات في الإطار السياسي، تنظر هذه الدراسة إلى مشاركتهم كناخبات، وعلى الرغم من أن البيانات قد أوضحت بأن مشاركة النساء والرجال متوازية في التصويت لكل من المرشحين والمرشحات، إلا أنه يجب القيام بأبحاث أكثر إستفاضة للإضاءة على ما إذا كان ثمة تحيز ممارس بحق النساء المرشحات في المجال السياسي.

كما قد تبحث هذه الدراسة في مشاركة النساء كناخبات، مع محاولة سبر غور دوافعهم للمشاركة، والوقوف على ما إذا كانت ناتجة عن الإقتناع بأجندات المرشحين/ات المطروحة، أم من حاجاتهم الخاصة، أو تأثيرات خارجية ممارسة عليهم. هذا بالإضافة إلى درجة الوعي السياسي لديهن بصدد الأولويات المطروحة على أجندات المرشحين/ات.

ومما لا شك فيه أنه مع زيادة مشاركة النساء في المجال السياسي، سرعان ما تُطرح قضاياهن وشؤونهن من ضمن أوليات الأجندات السياسية. وبالتالي، فإنه من المأمول أن تساهم هذه الدراسة البحثية، مع المشاريع والبرامج الإصلاحية التي أدرجتها الحكومات والورادة في القسم الأول من هذه الدراسة، في تمكين المراكز الحكومية المحلية في لبنان لتصبح أكثر فعالية لصالح جميع المواطنين والمواطنات.